

ظل الصمت

مقال رأي ضدّ تواطؤ النخب العلمية ومن أجل الحرية في الجزائر

تمرّ الجزائر، ولا سيّما مجتمعها الجامعي، بمرحلة قاتمة من تاريخها المعاصر. ففي الوقت الذي تُقيّد فيه الحريات الأكاديمية، ويُلاحق أساتذة وباحثون وطلبة قضائياً أو يُزجّ بهم في السجون بسبب آرائهم أو التزامهم المواطني، تواصل واجهة مؤسساتية تقديم صورة عن الحداثة العلمية تخدم السلطة: المجلس الأعلى للجانبة العلمية الوطنية بالخارج.

كان بإمكان هيئة كهذه أن تشكّل جسراً ثميناً بين الكفاءات العلمية في المهجر واحتياجات البلاد التنموية. غير أنّ صمت أعضائها، في مواجهة الواقع الذي يعيشه الوسط الجامعي الجزائري، يثير تساؤلات عميقة. فتمّة تناقض صارخ بين الحريات الأكاديمية التي يتمتع بها هؤلاء الباحثون في الديمقراطيات الغربية التي يقيمون فيها، وغياب أي موقف علنيّ لهم من الانتهاكات التي تطال هذه الحريات نفسها في الجزائر.

ففي اجتماعاتهم ومراسمهم ومداخلاتهم الرسمية، يُثرون المواضيع التوافقية — نقل التكنولوجيا، واقتصاد المعرفة، والرقمنة — متجاهلين الشرط المسبق لكلّ نشاط علمي: حرية التفكير والبحث والاعتراض.

ويطرح هذا الوضع سؤالاً أخلاقياً جوهرياً:

«هل يمكن الترويج للتعاون العلمي مع بلدٍ ما، والتزام الصمت في الوقت ذاته حين يُلاحق فيه جامعيون بسبب آرائهم؟»

لا ينبغي أن تتحوّل المكانة العلمية إلى لافتة مؤسساتية على حساب التخلي عن المبادئ التي تقوم عليها الحرية الأكاديمية.

لا يمكن للجامعة أن تزدهر في بيئة قد يُنظر فيها إلى محاضرة أو بحث في العلوم الإنسانية أو نقد علنيّ على أنّه تهديد. وتُجسّد قضية الخبير الاقتصادي والأستاذ **جلول سلامة** (الذي اعتُقل في أواخر جانفي 2026 ووضع رهن الحبس المؤقت إثر انتقادات علنية، معتدلة جداً في الواقع، بشأن تكاليف مشروع غار جبيلات المنجمي ومردوديته) المخاطر التي قد يتعرض لها الجامعيون حين يشاركون في النقاش العام. وعلى نطاقٍ أوسع، لوحق أساتذة وطلبة وباحثون ومواطنون قضائياً أو صدرت بحقهم أحكام بسبب منشورات على شبكات التواصل الاجتماعي أو بسبب مشاركتهم في الحراك. وتُجسّد قضايا الاساتذة **ميرا مقناش** و**حكيمه صبايحي** و**عبد الرحيم قرنة** وآخرين هذا الواقع.

وفي هذا السياق تحديداً، تُطرح مسألة مسؤولية أعضاء المجلس الأعلى.

ثلاثة أسئلة تفرض نفسها

1. لماذا لم يصدر أيّ موقف علنيّ قويّ دعماً للجامعيين الملاحقين أو المعتقلين؟
2. كيف يمكن الدفاع عن الحرية الأكاديمية في جامعات باريس أو مونتريال أو لندن، مع التزام الصمت إزاء تقييد هذه الحرية في الجزائر؟
3. كيف يُبرّر الصمت حين يُحرّم مواطنون من حريتهم بسبب آرائهم أو التزاماتهم؟

لا يمكن للباحث أن يفصل طويلاً بين معرفته والمسؤولية الملازمة لها. ولا يجوز اختزال العلم في مجموعة من التقنيات في خدمة التنمية، بمعزلٍ عن الحريات التي تمنحه الحياة.

الاعتراضات

نحن نعرف الاعتراضات. سيُقال إنَّ العلم ينبغي أن يبقى بمنأى عن السياسة. لكنَّ الحرية الأكاديمية ليست رأياً سياسياً من بين آراء أخرى، بل هي شرط وجود العلم ذاته، وهي التي يدافع عنها هؤلاء الباحثون دون تردد في جامعاتهم بالغرب. وسيُقال أيضاً إنَّ التغيير من الداخل أجدى من التنديد العلني. ربّما. لكنَّ التأثير من الداخل لا قيمة له إلا إذا مورس فعلاً. فالالتزام الصامت قد يُفهم، من الخارج، على أنّه تزكية، بل وعلى أنّه شكلٌ من أشكال التواطؤ.

ما نطالب به

وهنا يكمن جوهر المشكلة: إذا كان أعضاء مجلس أعلى ملحقين برئيس الدولة عاجزين عن الحديث عن الحرية الأكاديمية، وعن الحريات عمومًا، دون خوف، فمن ذا الذي يستطيع ذلك؟ يملك أعضاء المجلس الأعلى ما يفتقر إليه كثيرٌ من الجامعيين الذين بقوا في البلاد: شهرةً دولية، وحمايةً نسبية، وصلةً مباشرة بأعلى سلطات الدولة. وهذا الموقع يُحملهم مسؤوليةً خاصة. نحن لا نطالبهم بالتخلّي عن مهمّتهم، بل بالاضطلاع بها كاملةً. نطالبهم بأن يطرحوا، في لقاءاتهم المقبلة مع السلطات، وضع الجامعيين الملاحقين قضائيًا، والموقوفين أحيانًا عن مهامهم بسبب آرائهم، وفي مقدّمتهم **جلول سلامة**. ونطالبهم أخيرًا بأن يعبروا، فرادى أو جماعةً، عن تضامنهم مع زملائهم الملاحقين أمام القضاء بسبب آرائهم، وألا يسمحوا بأن تكون مكانتهم غطاءً لخطابٍ حدائي يتجاهل هذه الحقائق.

إنَّ الرهان يتجاوز سير مؤسسة ما أو تنظيم بعض الملتقيات؛ إنّه يتعلّق بمسؤولية المثقفين أمام عصرهم.

لا يزال الوقت متاحًا لكسر جدار الصمت، وجعل الحرية الأكاديمية مبدأً لا يفصل عن أيّ تعاون علمي.